

مؤسسات المجتمع المدني وبناء التعايش السلمي في الموصل

م.و. زياو سمي زكي (الرباغ)^(١)

المقدمة

يصعب على الانسان العيش لوحده دون أن يختلط مع غيره من افراد مجتمعه، لذلك لا بد أن يدخل في دائرة من التفاعل مع أطراف أخرى تجمعهم مصالح معينة بغية تحقيق "التعايش السلمي"، لذا يعد "التعايش" من الامور التي بات وجودها ضروريا، وذلك لوجود الفرد ضمن "الدائرة الإنسانية" القادرة على وضع نموذج "للتعايش السلمي" داخل المجتمعات، بدءاً من احترام الآخر والثقة المتبادلة والرغبة والتعاون من أجل تحقيق العدالة في الأمور المشتركة، كما أن هذا المفهوم لا يتعلق بمجتمع بعينه، بل بكل المجتمعات، وهنا لا بد على الفرد - بحكم طبيعته - أن يقبل "بالتعايش" مع الآخرين وفق اسس الحوار والتفاهم وقبول الآخر.

ومن هنا يظهر الدور الاسمي لـ "مؤسسات المجتمع المدني" في تحقيق "التعايش السلمي" في المجتمع الذي تتواجد فيه، كونها مؤسسات قائمة منذ تأسيسها على غاية مهمة وأساسية تتمثل بحماية حقوق أفراد المجتمع والسعي من اجل تحقيقها بعدالة لكافة الافراد، ذلك عبر غرس ثقافة التعايش بسلام وقبول الآخر المختلف (عرقياً او دينياً... الخ) ونبذ روح العنصرية والكراهية.

^(١) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل...

"أهمية البحث":

تأتي "أهمية البحث" من خلال الإشارة إلى الدور الهام الذي يجب أن تمارسه "مؤسسات المجتمع المدني" في إطار "تفعيل وتحقيق التعايش السلمي في الموصل".

"إشكالية البحث":

هنالك سؤال رئيسي تطرحه "إشكالية البحث" هو: هل سيكون بإمكان "مؤسسات المجتمع المدني" العاملة في الموصل إعادة "بناء وتحقيق التعايش بين أبناء ومكونات مدينة الموصل"؟.

ومن هذا السؤال يمكن طرح الاسئلة الآتية:-

- ما المقصود بـ "مؤسسات المجتمع المدني"؟.
- ما المقصود بـ "التعايش السلمي"؟.
- ما هي أهم وسائل بناء "التعايش السلمي" في "الموصل"؟.
- ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل عمل "مؤسسات المجتمع المدني" على صعيد بناء وتحقيق "التعايش السلمي"؟.

"فرضية البحث":

هنالك دوراً حيوياً ومهماً لـ "مؤسسات المجتمع المدني" باتجاه تحقيق "التعايش السلمي" بين "مكونات مدينة الموصل" وفق ما كان عليه الوضع في السابق، لا سيما المتخصصة منها "بناء وتحقيق التعايش السلمي"، لكن ذلك يتوقف على عدة وسائل وشروط يجب توفيرها وتفعيلها كي تنجح تلك المؤسسات في دورها.

"منهجية البحث":

من أجل اتمام البحث وفق منهجية علمية فقد تم اتباع المنهج التحليلي والمنهج الوظيفي.

"هيكلية البحث":

تضمن البحث ثلاثة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة: تناول الأول إطار مفاهيمي، والثاني وسائل بناء "التعايش السلمي" وتحقيقه في "الموصل"، أما الثالث فقد

تم التطرق فيه إلى دور "مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتحقيق التعايش السلمي في الموصل".

المبحث الأول: إطار مفاهيمي

سيتم في هذا المبحث تناول مفهومي "مؤسسات المجتمع المدني" و"التعايش السلمي"، وذلك في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: مفهوم "مؤسسات المجتمع المدني"

تعد "مؤسسات المجتمع المدني" سلطة تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد وحريةهم العامة عبر إيجاد سلطة تتولى عملية تشريع القوانين واخرى تقوم بتنفيذها بالشكل الذي يحقق العدالة والانصاف داخل المجتمع^١.

ومن أجل تحقيق فاعلية "مؤسسات المجتمع المدني" داخل المجتمعات التي تتواجد فيها، ومنها المجتمع "الموصلي"، فلا بد من تمتعها بقدر من الاستقلالية عن الدولة، مالياً وإدارياً وتنظيماً، هذا من جانب، وأن لا تمارس الدولة أو الحكومة سياسة إكراه أو تعنت تجاه هذه المؤسسات، من جانب آخر، بل لا بد من تشكيل القواعد والضوابط القانونية الأساسية التي تحكم العلاقة بين الطرفين وتنظمها.

إن أهمية "مؤسسات المجتمع المدني" لا تتعلق بتكويناتها سواء أكانت تقليدية أو حديثة فحسب، بل تتعلق أيضاً بما تنطوي عليه من سلوكيات وقيم تقوم على قبول الآخر وقبول الاختلاف والحق في تكوين مؤسسات تحقق مصالح أفراد المجتمع المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام بحل الخلافات بالطرق السلمية.. إلخ، أي بمعنى آخر لا بد أن نعلم وتنتشر قيم المجتمع المدني الحقيقية كالتسامح والتعايش والتعاون والحوار البناء والتنافس الشريف واحترام الآخر المختلف^٢.

^١ عزمي بشار، "المجتمع المدني : دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠"، ص ٨٣.

^٢ احمد شكر الصيحي، "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠"، ص ٣١.

باختصار، يمكننا القول بأن "مؤسسات المجتمع المدني" تمثل مؤسسات تطوعية غير ربحية تلعب دوراً وسيطاً بين الفرد والدولة، وتعمل كجهة رقابية على مؤسسات وأجهزة الدولة الرسمية، وتراقب مدى إنجاز تلك المؤسسات والأجهزة لمهامها باتجاه خدمة أفراد المجتمع بالشكل القانوني الصحيح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب على "مؤسسات المجتمع المدني" أثناء ممارستها لدورها ومهامها أن تقوم بعملها بشكل مستقل نسبياً عن الدولة، مالياً وإدارياً ورقابياً، مع ضرورة توفير الدولة الدعم اللازم لها من دون أن يكون هذا الدعم وسيلة منع وضغط عليها لكي تغض نظرها عن الإساءة والتقصير، الذي يحدث بين الحين والآخر، من قبل بعض أجهزة ودوائر الدولة تجاه مجتمعتها.

المطلب الثاني: مفهوم "التعايش السلمي"

يقصد بمصطلح "التعايش السلمي" تقبل الآخر الذي يختلف عرقياً ودينياً ولغوياً والعيش معه بود وسلام وأمان^٣، ويقصد به أيضاً "إمكانية التعاون والوثام بين الأقلية في دولة ما وبين الأكثرية وان كانت هذه الأقلية تختلف عن الأكثرية وخاصة من حيث الأصل أو اللغة أو الدين"^٤.

إن "التعايش السلمي" يعني قبول التنوع والتعدد بالطريقة التي تضمن وجود علاقات جيدة مع الآخرين، فعندما تكون تلك العلاقات جيدة وعلى قدم المساواة فإنها ستحمي القيم الانسانية، وهذا ينطبق على الافراد والجماعات والدول، التنوع او

^٣ عادل عامر، "دور الأمن الإنساني في تحقيق التعايش السلمي، بحث مقدم الي المؤتمر العاشر للتسامح والسلام العيش المشترك (التنوع والتكامل)، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨"، في: -

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/10/20/475729.html>.

^٤ إبراهيم مذكور، "معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص١٥٦، نقلاً عن: محمد محمود احمد، التعايش السلمي للأسر المتجاورة ذات الثقافات المتعددة (دراسة ميدانية في قضاء تلكيف)، دراسات موصلية، جامعة الموصل، العدد (٣٤)، ٢٠٠١، ص٤٣.

الاختلاف مسألة فطرية لا بد من احترامها كون الطبيعة البشرية تقوم عليها، وبالتالي فهي حالة ايجابية صحية^٥.

ويكمن "التعايش السلمي" في كونه يمثل ناتج لوجود علاقة جيدة بين حق التنوع او الاختلاف وضرورة المساواة، وأي مشكلة تمس هذه العلاقة ستضر بحقيقة التعايش في أي مجتمع، وتتولى عملية "التعايش" وضع وتحديد وسائل ضبط التنافس والخلافات بين الافراد المختلفين عرقياً وطائفيًا ودينيًا، إذ تعتمد على وسائل سلمية تحكم عملية الاختلاف وتحد من استخدام الوسائل العنيفة في فض النزاعات والازمات^٦.

وقد "عرفت البشرية التعايش وإن لم تستخدمه بوصفه مصطلحاً في العصور القديمة، لوجود التشابه بين أفراد المجتمع وحاجتهم إلى بعضهم البعض ولا يقوم ذلك إلا بالتعايش فيما بينهم. وعندما احتدم الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في القرن الماضي (العشرين)، وخشي الطرفان هلاكهما جميعا بسبب توازن قوتيهما رفع الاتحاد السوفييتي دعوة التعايش ورفعت الولايات المتحدة شعار الحوار، ولكل فريق منهما غاية يريد الوصول إليها من خلال دعوته، إلى أن انتصرت الولايات المتحدة على نظيرها بأساليب عديدة عرفت في وقتها بالحرب الباردة"^٧.

وإذا ركزنا في مصطلح التعايش سنجد أنه يؤدي بنا إلى مجموعة من الدلالات التي تحمل مفاهيم يمكن تقسيمها إلى المستويات الآتية^٨:

^٥ حنان علي ابراهيم - الاء بماء عمر، "دور الجامعات في تفعيل الثقافة القانونية ونشر التعايش السلمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (١٥)، ٢٠١٨"، ص ٨٩.

^٦ خيري عبد الرزاق جاسم، "التعايش في مجتمع تعددي: دراسة حالة العراق، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٦)، ٢٠١٩"، ص ٤.

^٧ عادل عامر، مصدر سابق.

^٨ نوال السباعي، "إشكالية التعايش بين الثوابت والخصوصيات، المؤتمر السنوي الثاني - اللجنة العليا لصياغة البرامج والإجراءات والخطط الكفيلة بحماية الشباب من مظاهر الانحراف والتعصب الديني التابعة لمجلس الوزراء بدولة الكويت،

مريد، ٢٣ شباط ٢٠٠٦"، ص ٢-٣، في: -

http://tourathtripoli.com/old/phocadownload/dirasset_isslamieh/ichkaliet%20alta3aioch.pdf.

المستوى الأول/ "سياسي فكري: يحمل معنى الحد من الصراع أو ترويض الخلاف أو العمل على احتوائه أو التحكم في ادارة الصراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية وهذا أول معنى عرف به التعايش كمصطلح، وربما يكون أكثر التعريفات دقة وموضوعية وواقعية".

المستوى الثاني/ "اقتصادي: تعايش يتعلق بعلاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيم يتصل بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية".

المستوى الثالث/ "ديني، ثقافي، حضاري: وهو الاحداث، المراد به أن تلتقي إرادة أهل الرسالات السماوية، والحضارات المختلفة في العالم من أجل السلام والامن".

مما تقدم، نلاحظ بأن "التعايش السلمي" يعني القدرة على التعايش مع الآخر بشكل ودي إيجابي والاشتراك في عملية حفظ وتماسك المجتمع، فـ "التعايش السلمي" تعبير حقيقي عن قدرة الإنسان على التكيف والعيش سوية من أجل خير المجتمع وتقدمه، ولكن تحقيق هكذا تعايش يحتاج إلى جهود كبيرة ومخلصة، ومن خلال هذا الأمر فإن "التعايش السلمي" في ظل دولة مدنية أصبح ضرورة لا بد منها، وهو يتطلب شجاعة وإخلاص من أجل إرساء الأمن والسلام داخل المجتمعات، ومنها "المجتمع الموصل".

المبحث الثاني: وسائل بناء "التعايش السلمي" وتحقيقه في "الموصل"

إن "التعايش السلمي" في البيئات الاجتماعية، ومنها "البيئة الموصلية"، لا بد من قيامه وفق اسس وقواعد الاقرار المتبادل فيما بين أفراد المجتمع بحق كلاً منهم في الوجود ثم حقه في الاختلاف وما يشتمل عليه هذا الحق من امتلاكه لثقافته الخاصة به وحقه في السعي لتطويرها نحو الأفضل أو اخفاظة عليها، وحقه في التحدث بلغته التي وعى عليها، مع ضرورة احترام المعتقدات الدينية من دون المساس بحقوق الآخرين وحريةهم المختلفة ثقافياً ولغوياً وديناً. إذ لا بد من القبول بمبدأ التعدد والتنوع كون هذا المبدأ يعد شرطاً من شروط إقرار "التعايش السلمي"، كذلك فإن الاتفاق على

اتباع الحوار بديلاً للصراع سيشكل حافزاً لمواصلة "التعايش السلمي" داخل المجتمعات، وهذا الأمر من الصعب أن يتم إلا مع وجود اجواء ملائمة "للتعايش السلمي"^٩. في حقيقة الامر، توجد عدة وسائل وطرق مهمة لبناء وتفعيل "التعايش السلمي" داخل المجتمعات، ومنها المجتمع "الموصلي"، من أبرزها:-

١- "استقرار العملية السياسية":

تعد العملية السياسية القائمة على مبادئ وأسس سليمة كإقرار "التعددية السياسية" فعلياً واحترام حق جميع أفراد المجتمع بالعيش والتعايش على أرض الوطن بلا تمييز أو تفرقة وعدم إقصاء الآخرين وتجاهل آرائهم فضلاً عن تداول السلطة بشكل سلمي عن طريق الانتخابات.. إلخ واحدة من أكثر المرتكزات أهمية لبناء مجتمع مستقر "سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وامنياً".

وبالمقابل، إن استقرار وتحسن العملية السياسية يعد أساس لا غنى عنه لتحسن أوضاع المجتمعات، ومنها "المجتمع الموصلي"، اقتصادياً واجتماعياً وجعلهم يتعايشون سلمياً، وذلك لأن العملية السياسية تمثل الأساس الذي تنطلق من خلاله جميع الأنشطة في المجتمع، ومن دون ذلك الأساس سوف تتعطل تلك العمليات، وهو الأمر الذي سيجعل من إدارة تلك العمليات بشكل صحيح مرهون بوجود عملية سياسية ناجحة ومستقرة.

٢- "تحقيق العدالة والتوازن بين الحقوق والواجبات":

يتسبب الفساد والاستبداد السياسي والقمع والقهر في قيام الثورات التي تزيدها اشتعالاً المظالم الاجتماعية، حتى باتت الحاجة للعدالة بكل أشكالها وانواعها (الاجتماعية- الانتقالية.. إلخ) امراً مطروحاً محلياً وخارجياً، والمتبع لمسار العدالة على المستويين المحلي والخارجي يجد تراجعاً في هذا المسار نتيجة للتراجع الكبير في تطبيق

^٩ خالد عبد الاله عبد الستار، "الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد الثاني-الثالث، ٢٠١٦"، ص ٣٢٠.

حقوق الانسان التي تعد العدالة إحدى أهم أركانها، فيجد نسبة كبيرة من الفقراء والمحرومين من العديد من حقوقهم الأساسية بسبب التوترات والمظالم والحروب، وفي هكذا حالة لا يمكن ان يتحقق "التعايش السلمي" في مجتمع ما إلا من خلال تحقيق العدالة داخله بالشكل الذي لا يسمح فيه لأحدى مكوناته بالتعدي على الآخر أو باحتكار كل شيء^{١٠}.

٣- "نشر ثقافة التسامح والعمل بها":

تعد ثقافة التسامح جزء من "التعايش السلمي" ومبدأ التشارك القائم على مبدأ "الحرية والعدالة والتضامن والسلام"، وتعمل لتقليص النزاعات أو حصرها وتقديم حلول للمشاكل داخل المجتمع من خلال تفعيل الحوار والتعاون والتضامن^{١١}. إن هدف ثقافة التسامح الأساسي هو نشر التسامح والوحدة والحب والتعايش داخل المجتمعات المتنوعة في ثقافتها، وبما أن السلام والتسامح و"التعايش السلمي" هو هدف وغاية أساسية للأديان السماوية وهو أيضاً هدف يسعى إلى تحقيقه كل فرد طبيعي في كل المجتمع، فإنه لا بد من السعي لتحقيقه داخل المجتمعات، ومنها "المجتمع الموصل" ، وفسح المجال لكل فرد في أن يسعى جاهداً في طريق تحقيق التسامح والمودة مما يعزز "التعايش السلمي"، فضلاً عن دور "مؤسسات المجتمع المدني" الموجودة داخل المجتمع، خاصة تلك التي تمتلك القدرات على تحفيز فكر "التسامح والتعايش" في المجتمع^{١٢}.

^{١٠} إيمان حمادي رجب، "التعايش السلمي في المجتمع الموصل دراسة ميدانية اجتماعية في علم الاجتماع السياسي، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١١، العدد (٣٨)، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص ٤٠٣.

^{١١} محمد ناصر زعير، "موسوعة أشد الناس عداوة، دار الرضوان للنشر، ٢٠٠١، ص ١٥٦، نقلاً عن: أحمد جاسم مطرود، دور المؤسسة الإعلامية في نشر ثقافة التسامح دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، كلية الآداب، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٢١٤٤.

^{١٢} المصدر نفسه، ص ٢١٤٤.

٤ - "إشاعة ثقافة الحوار":

يعد "الحوار" أداة تواصل واستيعاب وتفاهم ومراجعة للانتقال إلى ما فيه خير المتحاورين، و"الحوار" وفق هذه الرؤية سيوجد تفاهما إيجابيا بين الاطراف المتحاوره، حيث سيكون من واجب كل طرف أن يعذر الآخر في المواضيع التي اختلفا فيها، وأن لا يجعلها منها حجة للبعضاء والفرقة والاقتتال^{١٣}، فبـ"الحوار" سيتم التقارب والالتقاء في نقطة مشتركة تجمع المتحاورين.

لقد قامت سنن الكون على مفهوم الاختلاف بين الأفراد والجماعات، فكل مجتمع يتكون من جماعات مختلفة عرقياً أو دينياً أو لغوياً، فكل واحدة من هذه المكونات تحمل قيم وثقافات ومعتقدات معينة، عليه فقد أصبح مفهوم "الحوار والتعايش" وسيلة أساسية للتخلص من الخلافات والصراعات المختلفة، وبالحصول على التغلب على الكراهية والأحقاد عن طريق استثمار هذين المفهومين بشكل معقول قائم على أساس تعميق الفهم المجتمعي لهما، لأن بالحوار ستقل الفجوة بين المكونات وستزال النظرة السلبية تجاه الآخر المختلف وسيتم التوصل الى حالة من التفاهم والاندماج مما يعزز "التعايش السلمي"^{١٤}.

إن الآثار الإيجابية "للحوار والتعايش" تكاد تكون واضحة في المجتمعات المتطورة مديناً، حيث تصدرت قائمة المشتركات الداخلة ضمن هذين المفهومين كاحترام المتبادل ورفض التعصب والكراهة وغيرها من القيم المعتدلة، الامر الذي سهل للمجتمعات الواعية التغلب على الحالات والمواقف التعصبية وحقت توافق اجتماعي عاد بمكاسب يشترك فيها جميع أفراد المجتمع عبر الانفتاح واحترام حقوق الإنسان

^{١٣} حسين جمعة، "ثقافة الحوار مع الآخر"، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٤)، العدد الثالث + الرابع، ٢٠٠٨، ص ١٢-١٣.

^{١٤} علي الطالقاني، "الحوار والتعايش وما بينهما"، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٦ شباط ٢٠١٥، في: -

وحرياته العامة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على مجمل العلاقات التي حظيت فيما بعد بالاحترام والقبول^{١٥}.

ومن جانب آخر، إن مسألة الحوار والتفاهم الفكري بين البشر لا يعني تنازل الأفراد عن المعتقدات والعادات والأفكار الخاصة بهم أو أنهم ينصهروا في بودقة الآخر، بل أن يعيش الجميع بعيداً عن إثارة الروح العدائية أو الخصومة من خلال تقبل واحترام معتقدات الآخر وعاداته وأفكاره واستيعابه، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع^{١٦}.

٥- "المواطنة":

تعبر "المواطنة" عن علاقة الفرد القانونية بالدولة التي عاش فيها مدة من الزمن أو ما يزال يعيش فيها وما قد يترتب على هذه العلاقة من حقوق وواجبات بين كلا الطرفين بغض النظر عن انتماء الفرد أو العرق أو الطائفة أو الدين الخاصين به، والمواطنة هي جملة من الأسس والقيم التي تمس حقوق أفراد مجتمع ما في سبيل العيش بشكل لائق يقوم على العدالة والمساواة في التمتع بالحقوق لجميع أفراد المجتمع بشكل عادل وبلا استثناء^{١٧}.

إن عماد "التعايش السلمي" وكيفية تحقيقه، يعتمد بالأساس على تحقيق أسس وقيم المواطنة، فالمواطنة هي جعل جميع أفراد المجتمع يشعرون بأنهم جزء لا يتجزأ من

^{١٥} المصدر نفسه.

^{١٦} إيمان نعيم العفراوي، "التعايش الحضاري وانعكاساته الاجتماعية والفكرية والثقافية دراسة في المفهوم والواقع، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية)، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد ٣٧، العدد ٢، ٢٠١١"، ص ٣٠٨.

^{١٧} أمل هندي الخزعلي، "المواطنة ومُتطلبات بناء الهوية المشتركة، حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد (١)، العدد (٢)، ٢٠٠٩"، ص ٦٢.

المجتمع الذي يعيشون فيه، وأن هنالك حقوقاً بالفعل متحققة لهم وأن يقتنعوا بأن عليهم بالمقابل واجبات لا بد أن يقوموا بها تجاه مجتمعهم^{١٨}.

وإذا ما أريد بناء "التعايش السلمي" وتحقيقه داخل "المجتمع الموصل" نرى بأنه يجب تغليب "قيم المواطنة والولاء للوطن" على حساب "القيم والولاءات الفرعية الضيقة"، عند ذاك سيمكن الحديث عن وجود "تعايش سلمي" حقيقي بين "مكونات مدينة الموصل"، فلا يمكن لأي مجتمع أن يتعايش أفراداً تعايشاً حقيقياً إلا بجعل المواطنة وحب الوطن والولاء له هو الأساس والمرجع الذي يحتكمون إليه في إدارتهم لشؤونهم وأمورهم الحياتية.

٦- "تغليب المصلحة العامة للمجتمع على المصالح الخاصة للحكام":

من بين سمات "الدولة الحديثة" هي أن تكون مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار، فإذا ما استطاعت الدولة أن تؤسس هكذا ثقافة فإن الكثير من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها مكوناتها الاجتماعية ستتمكن من حلها، لاسيما تلك المشاكل التي تتعلق بتحقيق التعايش والسلام والاستقرار فيما بين تلك المكونات، فالمصلحة العامة تعد من الأسس الهامة التي يقوم عليها "العمل الجماعي"، لأنه سيشمل كل أفراد المجتمع وليس بعضهم، فإذا ما حصل ذلك فإن فرصة تحقيق "التعايش السلمي" ستكون ممكنة^{١٩}.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يشير أحد الباحثين إلى أهم ما يتطلبه تحقيق "التعايش السلمي" في المجتمعات، ومنه "المجتمع الموصل"، والذي يتمثل بالآتي^{٢٠}:

^{١٨} عبد الواحد مشعل عبد، "سمات الدولة الحديثة وإدارة المجتمع المتعدد رؤية نظرية في الانثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، حكومة إقليم كردستان، العدد ٤، بلا سنة نشر"، ص ١١.

^{١٩} المصدر نفسه، ص ١٣.

^{٢٠} عادل عامر، مصدر سابق.

- ١-حث النظام السياسي في العراق على استغلال الامكانيات المتاحة كافة؛ لترتيب بيئته الداخلية بعدالة ودون تمييز بين الافراد والجماعات والمحياز وبما يتناسب مع حجم الازمات التي يواجهها المجتمع.
- ٢-اتخاذ اجراءات دقيقة وواضحة لتحديد مختلف اطراف المجتمع دون استثناء ومهما كان حجمها، واشراكها في عملية المصالحة الحقيقية لضمان التعايش الفعلي لا الصوري.
- ٣-إبراز دور المرأة واشراكها في "عمليات صنع السلام" واعطائها دورا فعالا.
- ٤-تجاوز المصالح الانية الخاصة "للقائدات السياسية والعسكرية والمدنية" ومنح الاولوية للمصلحة الشعبية العامة.
- ٥-تهيئة "البيئة السياسية" الساعية لاحتضان الافكار والمشاريع الهادفة للارتقاء بالبلد بأساليب حديثة وفعالة.
- ٦-استحداث "مؤسسات أو هيئات سياسية" تنحسر مهامها في اشاعة ثقافة "التعايش السلمي في العراق"، وذلك عبر توافر "النية الحقيقية والتوجيه الدقيق والجهود الصادقة" في هذا المجال.
- ٧-تعزيز الهوية الوطنية والثقة بين "مكونات الشعب" من اجل استتباب الاستقرار وتجذير "التعايش"، مما ينعكس بصورة ايجابية على عملية "تعزيز التعايش والسلم الاهلي"، وهذا يستلزم اتفاقا سياسيا بين جميع القوى السياسية في البلاد لا سيما تلك المشاركة في العملية السياسية التي ستقوم بدورها في تحقيق التقارب والمصالحة والدعوة لتجاوز اثار الماضي.
- ٨-ادارة سلمية "للتعددية المجتمعية" وبالشكل الذي يحفظ للجماعات المتنوعة داخل المجتمع العراقي، و"الموصلي" بشكل خاص، العيش بسلام على ارض الوطن والتعبير عن تنوعها من خلال الاحترام المتبادل.
- ٩- حل الخلافات الداخلية من خلال الاحتكام الى القانون والذي يعد اهم مؤشرات استقرار "السلم الاهلي والتعايش السلمي".

١٠- تحقيق "العدالة الاجتماعية" من خلال المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على حصة عادلة من الخدمات العامة.

١١- تفعيل "مؤسسات المجتمع المدني" واعطائها دورها الفعال في تنمية روح "التعايش السلمي" بين "مكونات المجتمع" المختلفة، وممارستها للدور الرقابي على أداء وفاعلية الاجهزة الحكومية.

ويشير باحث آخر إلى أنه من أجل تعزيز خيار "التعايش السلمي في العراق عامة، والموصل خاصة"، يجب تحقيق الآتي^{٢١}:-

١- إبعاد البيئتين "الوطنية والاجتماعية" عن أي شيء يسبب تقاطع أو تنافر بين "مكونات المجتمع المختلفة" ويغلب الولاءات الضيقة على الولاءات الوطنية.

٢- الابتعاد عن كل عمل أو فعل يؤثر في توسيع الفجوة بين الاختلاف والمساواة، فالاختلاف لا يمكن عده سبباً لعدم المساواة في توزيع "الواجبات والحقوق"، وكل فعل أو عمل يسعى إلى إيجاد ثغرات بين الاختلاف والمساواة هو عمل يناقض تعزيز وتحقيق "التعايش السلمي".

٣- ضرورة اعتماد سياسات تعمل على تحقيق وتعزيز "التعايش السلمي" وتتغلب على كل الامور والمسائل التي تعرقل "عملية التعايش"، ويتم ذلك باعتماد مشروع الدمج بين "المكونات الاجتماعية" المتنوعة لأن المجتمع العراقي مجتمع متنوع، وان الاعتراف بحقيقة هكذا تنوع سيخدم مسألة تحقيق هوية وطنية رصينة وموحدة وانشاء مشروع للاندماج الوطني يضم كافة التعدديات ويعلي من شأن الانتماء الوطني للمواطنين كافة.

^{٢١} خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سابق، ص ٣٣٢-٣٣٣.

٤- التفعيل المستمر للتواصل والانفتاح على الآخر وتقبل الاختلاف وإيجاد الثقافة الدافعة والمؤيدة لهذا الخيار هو من اهم متطلبات التعايش، حيث لا تعايش حقيقي بلا تواصل وانفتاح.

بناءً على ما تقدم، فإنه لا بد من النظر إلى موضوع "التنوع والاختلاف" بشكل ايجابي "يحقق التعايش السلمي" في ضوء التواصل والتنوع الاجتماعي كونه يمثل "إرادة إلهية" يصعب محوها أو استبدالها، فإذا ما أُريد تحقيق "تعايش سلمي" يحافظ على التماسك الاجتماعي، يجب إيجاد مؤسسات مجسدة للتنوع الاجتماعي وملتزمة بتوفير كل ما تستحقه "مكونات المجتمع" داخل الدولة، كما يتطلب الامر تفعيل "مؤسسات المجتمع المدني" للعمل على ترسيخ قيم "التعايش السلمي" من خلال احترام الآخر والالتزام بالثوابت الوطنية وتحقيق العدالة في التعامل مع الجميع وعد الحوار وسيلة للحد من الصراعات والتنازلات، فضلاً عن التوصل إلى الطريقة الأفضل لـ"التعايش السلمي" المطلوب^{٢٢}.

المبحث الثالث: دور "مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتحقيق التعايش السلمي في الموصل"

يمكن الدور الاساسي لـ "مؤسسات المجتمع المدني" في "تفعيل وتنظيم مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر بحياتهم، اضافة الى دورها في نشر الثقافة الديمقراطية بشكلها الصحيح وايجاد المبادرة الذاتية وتأکید ارادة المواطنين في الفعل التاريخي، الى جانب الاسهام الفاعل في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والثقافية، وتقوم (بدور) مهم في عملية التحولات الديمقراطية سواء كان ذلك من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية له او الاسهام في احداث هذا التحول، كما تقوم بأدوار أساسية وذات مضامين ديمقراطية كتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات

^{٢٢} المصدر نفسه، ص ٣٣١.

على تعزيز القيم الديمقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط النماجم المختلفة والاسهام في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي"، فضلا عن العمل على نشر "ثقافة التسامح والتعايش السلمي" ومحاولتها الجادة في تحقيقها^{٢٣}.

لقد مارست "مؤسسات المجتمع المدني في العراق"، خلال العقدين الاخيرين، دورا حيويا هاما وواسعا في تحسين الامن الانساني الذي يعد مرتكزا هاما لـ"بناء السلام وتحقيق التعايش السلمي" من خلال "التخفيف عن ابناء المجتمع العراقي في (ظل) عجز الدولة عن توفير متطلبات الحياة.. اذ تعرضت الهياكل الرسمية للدولة الاقتصادية والاجتماعية والصحية الى التدمير الذي أثر بشكل كبير على ادايتها لمهامها، وقد تحملت (مؤسسات) المجتمع المدني جزء من اعادة هذه الخدمات بهدف التخفيف من معاناة افراد هذا المجتمع الذي تعرض للحروب والحصار طوال عدة عقود الحروب من خلال التعامل مع معطيات المرحلة التي تلت النزاعات المسلحة من خلال محاولة التأثير على محركات الصراع وبيان الاثار السلبية لهذا الصراع وجمع الاطراف على طاولة المفاوضات والوصول الى اتفاق سلام وبذل الجهود لمتابعته والحفاظ على هذا الانجاز، كما انها عملت على ايجاد مساحات بديله عن الدولة للتعبير عن القضايا والمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ اصبحت الملجأ الذي يتوجه اليه المواطنين وحلقة الوصل بينهم وبين الدولة، واصبح هناك اعتراف متزايد بان (مؤسسات) المجتمع المدني طرف حيوي في حلبة الصراع وبناء السلام (وتحقيق التعايش بين مكونات المجتمع العراقي) لقدردتها على دفع الافراد للتكيف مع اوضاع ما بعد الصراعات"^{٢٤}.

إن عملية ترسيخ مبادئ "التعايش السلمي" داخل المجتمعات عامة، و"المجتمع الموصل" خاصة، يعد واجبا ينبغي على "مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية" تعزيزه

^{٢٣} منظمة جويراي لحقوق الإنسان، "منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، منظمة جويراي لحقوق الإنسان"، في: -

<http://www.hhro.org>.

^{٢٤} قاسم علوان سعيد، "منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بمؤتمر كلية العلوم السياسية (٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ٢٧٤-٢٧٥.

والإيمان بجوهره، فإذا كان "التعايش السلمي" يشير الى التوافق والوئام بين مكونات المجتمع المختلفة في الانتماء والتوجهات، فأن ما يجمع تلك المكونات هو الثوابت والمصالح المشتركة بينهم، وهذا التعايش يستمد وجوده عبر تفعيل هذه الثوابت والمصالح وتغليبها على الخلافات والتوترات والتزاعات بغية إيجاد نظام عمل فعلي يقوم في جوهره على اساس التزام كافة أطراف المجتمع ومكوناته بمبادئ احترام الآخر (حتى وإن كان مختلف) والابتعاد عن سياسات الإقصاء والعنف وطميش الآخر، وهذا سيحل الكثير من المشاكل والمعوقات التي تصنع التزاعات وتؤججها^{٢٥}.

وفي الواقع، نرى بأن هنالك عدة امور وشروط ووسائل هامة إذا ما تم الأخذ بها وتنفيذها فإنها ستقود إلى إعادة "بناء التعايش السلمي" وتحقيقه في "مدينة الموصل"، من أبرزها:-

- أن تعمل الحكومة على تشجيع تأسيس منظمات ومؤسسات مجتمع مدني متخصصة في مجالات "بناء وتحقيق التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية لمدينة الموصل".
- فسح الطريق أمام "مؤسسات المجتمع المدني"، ضمن حدود القانون، من أجل أن تمارس دورها الحقيقي المهني والرقابي للعمل في "الموصل"، وهذا يتطلب من الحكومة توفير جميع الامكانيات اللازمة لإنجاح هذا الدور.
- ضرورة تعويض المدنيين عن الخسائر الجسيمة "المادية والمعنوية" التي لحقت بهم نتيجة "احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل"، لما لذلك التعويض من أثر ايجابي على إعادة "بناء اللحمة والتعايش السلمي بين مكونات المدينة" التي سعى ذلك التنظيم الوحشي الى ضربها، ذلك ان بقاء جزء كبير من "أبناء المدينة" مدمرة منازلهم ومعطلة مصالحهم يقابله جزء آخر معمرة منازلهم ومستمرة مصالحهم سينشر "ثقافة التنافر" بدلاً من "ثقافة التعايش" بينهم.

^{٢٥} عادل عامر، مصدر سابق.

- تفعيل الدور الإعلامي الرسمي وغير الرسمي في مجال التأكيد على نشر الاشياء التي من شأنها إعادة بناء "التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية لأبناء مدينة الموصل".
- العمل على إعادة تنظيم الحاجات الضرورية لـ "مدينة الموصل" بشكل يلبي مطالب وطموحات مكوناتها بشكل متساوي.
- قيام رجال الدين من مختلف الأديان والمذاهب في مدينة "الموصل" بحث أتباعهم وأنصارهم وأبناء دياناتهم ومذاهبهم على ضرورة نبذ الخلافات والصراعات والافتتال وكل ما يهدد "قيم التعايش السلمي بين أبناء المدينة"، ووجوب العمل من أجل تماسك مدينتهم ووحدتها.
- التأكيد على أهمية "مؤسسات المجتمع المدني التقليدية" كالعشائر فيما يخص نشر مفاهيم اخبة والتصالح والتسامح واحترام الآخر والقيم الأصيلة الأخرى التي تعزز "التعايش السلمي" وتجعل أسسه ثابتة وممتينة.
- ضرورة أن تمارس الأسر الموصلية دورها المهم والحيوي على صعيد تفعيل وانجاز وتمتين "التعايش السلمي بين أبناء المدينة"، ويكون ذلك عبر تنشئة أبناءها "تنشئة اجتماعية" سليمة قوامها الألفة والمودة واخبة واحترام الآخر المختلف، مع ضرورة التوضيح لأبنائهم بأنهم ومن يعيش معهم في المدينة أخوة وشركاء في مصير ومستقبل واحد.
- يجب تغليب الولاء للوطن على جميع الولاءات الفرعية، بحيث يكون هو الأساس والمرجع لدى جميع "المكونات الاجتماعية لمدينة الموصل".
- ضرورة تشكيل مجلس اجتماعي- سياسي- ديني يضم ممثلين من كافة "مكونات مدينة الموصل"، ويعمل على تقديم أحسن الحلول لمشاكل المدينة، والوقوف بوجه أي محاولة من شأنها الإضرار بالمدينة ومصالح مكوناتها.
- لا بد أن يتم حصر استخدام السلاح بيد أجهزة الدولة الرسمية ووضع عقوبة قاسية على كل من يحمل السلاح خارج نطاقها ومن دون تصريح قانوني، لما

ذلك من أثر سلبي وخطير يهدد "عملية بناء وتحقيق التعايش السلمي للمجتمع الموصل".

في واقع الامر، يمكننا القول إن قدرة وقابلية "مؤسسات المجتمع المدني" على "بناء وتحقيق التعايش السلمي داخل مدينة الموصل" ليس بالأمر الهين، وسيتوقف على ما تم ذكره من وسائل وشروط، فإذا ما تم انجازها فعلياً فسيصبح عندئذ الحديث عن إمكانية تلك المؤسسات على "تحقيق التعايش" أمراً ممكناً.

بشكل عام، فإن "التعايش السلمي" الذي أريد له أن يكون مشروعاً يستهدف "بناء المجتمع الموصل" من جديد وإعادةه إلى حالة من التوازن والاستقرار والانتقال بإيجابية إلى مرحلة ما بعد داعش، سوف ينحرف عن مساره الطبيعي وسيتحول إلى مشروع سياسي يستهدف التصالح بين "سياسي السلطة" لتقاسم السلطة وغنائمها، إذا ما تمت إدارته بطريقة سلبية وعشوائية غير مدروسة، الأمر الذي سيعترب عليه بالتالي تجاهل حقوق مختلف "المكونات الاجتماعية" أو غالبيتها، وهذا ما سينعكس بالسلب على "بناء وتحقيق التعايش السلمي" الذي يعد ضرورة من ضرورات الاستقرار والتحول الديمقراطي.^{٢٦}

الخاتمة

تم الوصول في هذا البحث إلى عدد من النتائج الهامة، من أبرزها: -
 - ضرورة إيجاد "مؤسسات مجتمع مدني" حقيقية تهدف الى ترسيخ ثقافة "التعايش السلمي" واحترام الآخر وتحقيق المساواة بين الافراد كافة، والاعتماد على الحوار والتفاوض والتسامح في حل جميع الخلافات لتحقيق "التعايش السلمي".

^{٢٦} عادل عامر، مصدر سابق.

- إن "التعايش السلمي في الموصل" يجب أن يقوم على الاعتراف المتبادل بين مكوناته الاجتماعية بحق كل فرد في الحياة والعيش ثم حقه في الاختلاف الذي لا يضر بالآخرين.
- ضرورة اتاحة الفرصة امام "مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية" لتقوم بواجبها الانسانية والاجتماعية داخل "مدينة الموصل"، لا سيما تلك الواجبات المتعلقة بتدعيم اسس "التعايش السلمي".
- لقد باتت مسألة وجود وتدعيم "التعايش السلمي" في ظل دولة مدنية بات ضرورة لا مفر منها، وأصبحت تتطلب شجاعة وإخلاص من قبل المكونات والتنظيمات المدنية من أجل إرساء الأمن والسلام داخل "المجتمع الموصل".
- إن غرس مبادئ "التعايش السلمي" داخل المجتمع الموصل، تحتم على كل مكوناته وشرائحه التعاون لتعزيزها والعمل بها.
- إن "بناء وتحقيق التعايش السلمي الحقيقي داخل مدينة الموصل" لن يتحقق إلا إذا تمت إدارة المدينة من قبل مؤسسات وتنظيمات وأشخاص وطنيين وكفوعين يخدمون مدينتهم بكل تفان وإخلاص وصدق، ويغلبون مصالح "أبناء المدينة ومكوناتها على مصالحهم الآنية الخاصة".
- إن "النظام السياسي الأفضل" هو الذي يحترم تنوعات مجتمعه ويعمل على مراعاة خصوصياته واختلافاته، ويجعل من تلك التنوعات مصدر قوة وإثراء للحفاظ على تماسك البلد وتقدمه.

الملخص

تمارس "مؤسسات المجتمع المدني" دور كبير ومهم في "تحقيق التعايش السلمي" بين أفراد المجتمع الذي تتواجد فيه، ذلك أن هذه المؤسسات لم تؤسس بالأصل في أي مجتمع من المجتمعات إلا لغاية أساسية مهمة تتمثل بحماية حقوق الأفراد داخل البلد والسعي لتحقيقها، من خلال ترسيخ مبادئ "التعايش السلمي" الذي غيابه أو انعدامه

في بعض الاحيان، سيؤدي الى فقدان الكثير من الحقوق الاخرى للأفراد، وسيسود بدلاً عنه الطائفية والحقد والكراهية.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:-

- إن تجذير مبادئ "التعايش السلمي" داخل "المجتمع الموصل"، يعد ضرورة وواجب إنساني ينبغي على مختلف شرائح "المجتمع الموصل" بشكل عام، ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بشكل خاص، تعزيزها والنأي بعيداً عن كل ما يؤدي إلى شرخ هذا "التعايش".
- يجب أن يقوم "التعايش السلمي" في أي بيئة اجتماعية، ومنها البيئة الموصلية، على ضرورة الاعتراف المتبادل بحق كل فرد في الوجود ثم حقه في الاختلاف وما يتضمنه هذا الحق من امتلاكه لثقافته الخاصة به وحقه في السعي لتطويرها ونشرها والحفاظ عليها.
- تحتاج المجتمعات بصورة عامة، والمجتمع "الموصل" بصورة خاصة، إلى مؤسسات مجتمع مدني تعمل على غرس ونشر ثقافة وقيم "التعايش السلمي" داخل المجتمع وحث الافراد على مبدأ قبول الآخر واحترامه، وتوجيه المجتمع نحو الحوار والتفاهم لحل المشكلات والتوصل إلى الطريقة الأفضل لـ"بناء وتحقيق التعايش السلمي الحقيقي" داخل الوطن الواحد.

Abstract

"Civil society institutions" play a large and important role in "achieving peaceful coexistence" between the members of the society in which they are located, because these institutions were not originally established in any society except for an important basic goal of protecting the rights of individuals within the country and seeking to achieve them, by establishing The principles of "peaceful coexistence", whose absence or lack thereof at times, will lead to the loss of many other rights of individuals, and instead will prevail in sectarianism, hatred and hatred.

A number of results have been reached in this research, "the most important of which are":

- Rooting the principles of "peaceful coexistence" within "Mosuly society" is considered a humanitarian necessity and duty that the various segments of "Mosulian society" in general, and "local and international civil society institutions" in particular, should reinforce and distance from everything that leads to this rift. "coexistence".
- "Peaceful coexistence" in any social environment, including the conducive environment, must be based on the necessity of mutual recognition of the right of everyone to exist and then the right to difference and the implications of this right of owning its own culture and the right to seek to develop, spread and preserve it.
- Societies in general, and the "conductive" society in particular, need civil society institutions that work to inculcate and spread the culture and values of "peaceful coexistence" within society and urge individuals to the principle of accepting and respecting the other, directing society towards dialogue and understanding to solve problems and find a better way to " Building and achieving true peaceful coexistence "within the same homeland.

